ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

النقد التاريخي
ودوره في إبراز الحقائق التاريخية

د. حياة تابتي

أستاذة محاضرة تاريخ حديث ومعاصر

قسم التاريخ -جامعة أبي بكر بلقايد

الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

إن أولى القواعد المنهجية تفرض على الباحث في التاريخ خاصةً، أن يبحث على الوثائق ويجمعها، لأن الوقائع الماضية لا نعرفها إلا بما بقي لنا من آثار عنها. صحيح أن المؤرخ يلاحظ هذه الآثار مباشرة، وتسمى الوثائق، لكنه ليس لديه بعد ذلك ما يلاحظه، وعلى أساس جمع الوثائق الذي يدخل ضمن جمع المادة الخبرية، على هذا الأساس يتوقف النجاح أو الفشل في الموضوع المراد دراسته، بل ابتداءً من هذه النقطة يسلك مسلك الاستدلال، محاولاً أن يستنتج الوقائع من الآثار الباقية على أصح وجه ممكن، لأن الخطوة الثانية وهي الدراسة والنقد تتوقف على ما جمع من وثائق بوجه خاص، إذ يعتمد الدارس على المنهج النقدي القائم أساسًا على الاستدلال أي البرهان بواسطة الاستقراء. والتحليل المفضل للاستدلالات التي تقود من المشاهدة المادية للوثائق إلى معرفة الوقائع، هو جزء من الأجزاء الرئيسة في المنهج التاريخي، إنه ميدان النقد. والتقيد بهذا المنهج شرط أساسي للوصول قدر المكن إلى حقائق تقريبية وغير خاطئة، وللوصول إلى ذلك على المؤرخ أن يتأكد من صحة الوثيقة تاريخيًا وفهمها، وهوما يُسمى بالنقد، والقائم على عدة معايير تنحصر في نوعين من النقد، هما: النقد الخارجي والنقد الداخلي.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٥ يوليو ٢٠١٨

تاريخ قبـول النشـر: ١٠ أكتوبر ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:

الدراسة التاريخية، الوثيقة، المنهج، النقد الخارجي، النقد الداخلي

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055839

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حياة تابتي. "النقد التاريخي ودوره في إبراز الحقائق التاريخية".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الخامس والأربعون؛ سبتمبر ٢٠١٩. ص١٠ – ١٧.

مُقَدِّمَةُ

إن الوثائق التاريخية لا يمكن التسليم بها مطلقاً، ولا يمكن أن نستقي معلومات منها باعتبارها مصدر يقيني، ولا يمكن القول إنها تتكلم بموضوعية ودقة عن مجريات الزمن الماضي. وعملية نقد الوثيقة التاريخية هي عبارة عن بحث في نقد الأصول، وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها. وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية استخدام منهج النقد في مختلف الدراسات التاريخية للتوصل إلى الحقيقة. أي أنه يوضح المعلومات، هل هي سليمة أم مزيفة؟ وهي صحيحة أم غير صحيحة؟ وإذا وجدت أخطاء، فهل هي متعمدة أم لا؟ وعلى الرغم من أهمية الموضوع فإنه لم يحظ باهتمام كبير من قبل المؤرخين، ما عدا البعض منهم، والذين عالجوا الموضوع بصورة عامة في سياق "منهجية البحث التاريخي". ومن هنا نجد أن النقد التاريخي يقوم على تحليل المعرفة التاريخية وتركيبها، أي أنه يقوم بمرحلتين التحليل ثم التركيب، والتحليل لا يتم إلا بعد القيام بمرحلتين نقديتين هما: النقد الخارجي والنقد الداخلي. وقد اقتصرنا في هذه الدراسة على إبراز

مرحلتي النقد، دون أن نتعرض للتحليل والتركيب. وقبل الحديث عن مراحل النقد، لابد من الإشارة إلى مفهوم النقد التاريخي.

أولاً: مفهوم النقد التاريخي

هو التحقيق مع النص الذي بين أيدينا، وفيه حساسية ودقة، والنقد عملية فكرية لتقويم وضبط النص، وتقرير أصالته ومصداقيته، وقبوله كحقيقة علمية. وهذا يتطلب التحقيق من الوضع السليم لحواس الكاتب عند رؤيته أو كتابته للحدث الموجود في النص قيد النقد، ثم ينتقل الباحث إلى تحليل الحدث، فيسأل: هل كان الكاتب فعليًا في مكان الحادث؟ هل رآه جزئيًا أو كليًا؟ فإذا لم يره فلابد من التحقيق من الرواية للحدث وطريقة الإسناد، فإذا كانت خطية أخضعت للنقد والتحقيق، وذلك بالبحث عن أدلة وشواهد جديدة، والتأكد من صحتها عن طريق المقارنة مع روايات أخرى حتى يصل الباحث إلى التثبت من أن الدراسة صحيحة وليست مزورة، أما إذا كانت الرواية للحدث التاريخي شفهية فهي مشكوك بها لأنها عرضة للتغيير[١].

إن النقد التاريخي ليس عملية هينة، فكل من يمارس النقد يدرك خطورة المهمة التي ينهض بها. فعليه أن يدعم أحكامه بالحجج السليمة سواء كانت هذه الأحكام مدحا أم قدحا. ولا يتأتى للناقد هذا إلا إذا كانت له ثقافة واسعة وفهم عميق للموضوع الذي هو بصدد نقده، وخبرة شاملة في المقارنة بين الأمثلة والنماذج بحيث يستطيع أن يستخلص منها ارتباطات لا يراها غيره. فالقضية إما أن تكون صادقة أو كاذبة شئنا ذلك أم لم نشأ، رغبنا أم لم نرغب فيه. فصدقها وكذبها أمر مستقل عن رغبتنا ومشيئتنا. ينضاف إلى هذا، أن الباحث يسعى إلى الحقيقة فلا بد له من أن يتحرر من التناقض، ويسعى إلى الوضوح والصدق[٢].

لقد كان أكثر المؤرخين المسلمين طيلة القرون الثلاثة الأولى للهجرة، وحتى القرن الرابع وما بعده، يقتصرون في تاريخهم على مجرد الرواية فحسب دون النقد والتفسير والتعليل، وهذا لاتصال التاريخ الإسلامي في بداية نشأته بالدين. ويظهر هذا بوضوح عند "الطبري"، ولقد اعتذر في مقدمة تاريخه عنه وحدد وظيفة المؤرخ في عصره، وتتلخص في أنه ناقل أمين لا ناقد، فحسبه صدق النقل لا صحته، والصدق هنا يرجع إلى السند لا إلى المتن. وتعتبر معلوماته من أوثق المعلومات، فقد أدلى المؤرخ "المسعودي" برأيه في تاريخ "الطبري"، فقال: «إنه الزاهي على المؤلفات، والزائد على الكتب المصنفات، قد جمع أنواع الأخبار، وحوى فنون الآثار، واشتمل على ضروب العلم، وهو تكثر فائدته، وتنفع عائدته»[٣]. ولا بد من الإقرار بأن "الطبري" رغم كل الانتقادات التي وجهت إليه، فهو مؤرخ من الطراز الأول اعتمد عليه الكثير من المؤرخين، أمثال "ابن الأثير"، حيث أخذ عليه طريقة التعويل على الروايات، بقوله: «ذكر (أي الطبري) الحوادث روايات ذوات كل رواية مثل التي قبلها أو أقل منها، وربما زاد الشيء اليسير أو أنقصه»[٤].

ولكن بعد فترة زمنية ليست بالقصيرة جاء "ابن خلدون"[٥] في القرن الثامن الهجري ووضع نظرية في النقد التاريخي، يضمن أنه سبق بها كثيرا من فلاسفة التاريخ ونقاده في العصر الحديث. وهذه النظرية تقوم على الشك في المعرفة التاريخية القديمة، وفي منهج المؤرخين المسلمين، الذي يقوم على الرواية والنقل فحسب دون النقد والتفسير والتعليل، ولا يكفي في التاريخ مجرد الرواية بل لا بد من النقد، وبذلك يفطن "ابن خلدون" إلى المرحلة الثانية من النقد التاريخي، وهي التركيب، ويحاول الربط بين مهمة الناقد ومهمة المؤرخ كما هي عليه في العصر الحديث[٦]. ويجدر بنا الإشارة أيضًا إلى بداية النقد في أوربا ومدى تطورها.

إن التطور في المعرفة التاريخية كان إما تراكما للمعارف والوثائق، وإما جزءا من فلسفة وأخلاق وسياسة. ولم تشهد مراحل هذا التطور منهجا تاريخيا نقديا إلا عبر أعمال ثلاثة، يشير إليها مؤرخو تطور علم التاريخ في أوربا بوصفها بوادر النقد التاريخي الذي مهد لوضع ضوابط البحث العلمي في مجال التاريخ.

- مقدمة هوميروس للناقد الأدبي واللغوي الألماني "ف.أ.ولف" (١٧٥٩-١٨٢٤ م) الذي رأى بناءً على نظرة نقدية تاريخية، أن الإلياذة لم يكتبها هوميروس ولا رجل واحد آخر، ولكن تتابعت على نظمها جماعة من الشعراء، في فترات متعددة من الزمن.
- الاقتصاد السياسي، في أثينا لعالم اللغة الألماني "أوغست بوخ" (١٧٨٥-١٨٦٧م) الذي اتبع في كتابه منهج ولف النقدي.
- تاريخ الرومان للمؤرخ الألماني "نيبوهر" (١٧٧٦-١٨٣١م)، الذي اتبع منهج نقد النصوص في تجديد وإحياء التاريخ الروماني، وهو الذي مهد لنشوء

المدرسة التاريخية الألمانية النقدية التي تزعمها ليبولد فون رنكه.

- وفي فرنسا نشأت مدرسة الوثائق (١٨٢١م) التي ستؤذي دورا رئيسيا في انطلاق التأريخ الأوربي على قاعدة استخدام الوثائق استخداما نقديا، والتي سيبرز عبرها معظم كبار المؤرخين الفرنسيين على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي، وكان أن امتد تأثير هذا المنهج النقدي في استخدام الوثائق التاريخية، إلى أمريكا وبريطانيا والبلدان الأوربية الأخرى[٧].

يظهر لنا مما سبق، أن النقد التاريخي ظهر عند المسلمين وكذلك عند الأوربيين على فترات مختلفة، وهذا يوضح لنا أهمية الاعتماد على منهج النقد في الدراسات التاريخية لدى المؤرخين من مختلف الدول في العالم، وضرورة التأكد من صحة الأحداث التاريخية بمختلف الوسائل، وعدم الاكتفاء بالرواية والنقل فقط، وهذا ما سنتطرق له في موضوعنا.

ثانيًا: نقد الأصول التاريخية

إن عملية النقد تتلو جميع الأصول والمصادر أو تصحبها، فالمؤرخ لا يأخذ هذه الأصول على علاتها، بل يعمد إلى أساليب من النقد والتحقيق والتمحيص، وفحص كل منها لتقدير قيمته ومدى الركون إليه في تسجيل أحداث الماضي، وإثبات صحة الأصل والتثبت من خلوه من كل دس أو تزوير أو تحريف. وهذه الأساليب النقدية متعددة ومتتابعة، تنقسم عادة إلى قسمين رئيسيين: النقد الخارجي والنقد الداخلي[٨].

١/٢-النقد الخارجي

يمر الباحث للوصول إلى الحقيقة بمراحل، ولكن لتحقيق ذلك عليه بإتباع منهج معين، وهو المنهج التاريخي فهو ذو أهمية خاصة للمؤرخ، ويمكن تعريف منهج البحث التاريخي بأنه عملية الفحص أو التحليل الدقيقين لسجلات الماضي ومخلفاته. والمنهج التاريخي هو مشاركة التاريخ لكثير من العلوم في السعي وراء استخراج القوانين والقواعد العامة التي وافقت مسيرة التاريخ، فإن المنهج هوما يتبعه المؤرخ في جمع مادته ونقدها وتحليلها وتفسيرها وصولاً إلى مرحلة التأليف التي هي المرحلة الأخيرة من المنهج، وهنا ينبغي على المؤرخ قبل كل شيء أن يعنى بجمع الأصول والوثائق المتصلة بموضوع دراسته. والمصادر بأنواعها تختلف قيمتها بحسب الفترة الزمنية المراد بحثها، أو الناحية المقصودة من نواحي الماضي[٩].

وأما إذا كانت للوثيقة أكثر من نسخة فيجب على الباحث أن يلتزم قدر الإمكان بالقواعد مع ضرورة العمل بتطبيق المنهج المقارن بين هذه النسخ[١٠]، لذلك إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، هذه قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها، وذلك أن التاريخ لا يقوم إلا على الآثار التي خلفها السلف وبفقدها يجهل تاريخ عصرها ورجالها، أما إذا بقيت وحفظت فقد حفظ التاريخ فيها. لهذا يرى المؤرخون لزاما في أعناقهم، قبل كل شيء، أن يتفرغوا للبحث والتفتيش عن شتى الآثار التي تخلفت عن السلف وجمعها، والتي اصطلح أن يسميها الباحثون المعاصرون أمثال "أسد رستم" وغيره أصولاً[١١].

إذا جمعنا عن موضوع معلوم، معظم الوثائق المفيدة، إن لم تكن كلها. فالأمر بين إحدى الحالتين: (أولاً: يجب أن نكون قادرين على التحقق مما إذا كان النقد قد تم على الوجه السليم، وثانيًا: يجب أن نقوم نحن بأنفسنا بالنقد)، وفي كلا الحالتين لا غنى عن بعض العلوم المساعدة، كما يقال لها من الأهمية ما لمادة التفكير المستقيم، إذ لو أخطانا أثناء العمليات النقدية بإساءة التفكير، فإنه من الممكن كذلك أن نخطئ بسبب الجهل، ولهذا يجب أن يتكون التعليم الفني للمؤرخ؟ فماذا نعني بهذا القول. لنفرض أن لدينا وثيقة مكتوبة، فكيف نستفيد منها إذا كُنا لا نستطيع قراءتها؟ ولنفرض أن الوثيقة أمكن قراءتها، فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع فهمها؟، وما أكثر الأخطاء التاريخية التي ترجع إلى سوء الفهم أو التفسير التقريبي للنصوص الصريحة، من جانب باحثين لا يحسنون معرفة نحو اللغات القديمة وألفاظها أو معانيها الدقيقة[١٢].

ومن هذا المنطلق، بعد جمع الأصول لا بد للمؤرخ المدقق، كي يتمكن من الوصول إلى الحقيقة من دراسة العلوم الموصلة، وأهمها: علم التراجم وتعتبر جزءًا من المؤلفات التاريخية، وربما كانت أقدم نماذج التعبير التاريخي وأثبتها، وقد تتباين كتب التراجم من حيث موضوعاتها، بيد أن عنصرا مشتركا يجمعها، ألا وهو تواريخ وفيات الأشخاص المترجم لهم، والتي يمكن معرفتها أو التوصل إلى تحديدها[١٣]،اللغات فلابد من معرفة اللغة الأصلية الخاصة بالموضوع التاريخي المراد بحثه والكتابة عنه، فتاريخ اليونان يحتاج لغة

غير تاريخ فرنسا، وكلما تعددت اللغات القديمة أو الحديثة اتسع أفق البحث. الفيولوجيا أي فقه اللغة، لأن اللفظ اللغوي قد يدل على معنى معين، وقد تدل كلمة واحدة على معاني متفاوتة، وتبدو هذه الظاهرة شديدة الأهمية في دراسة التاريخ. وعلم قراءة الخطوط من العلوم الأساسية لدراسة نواح كثيرة من التاريخ منذ أقدم العصور، ودراستها تجنبه الوقوع في الخطأ، لاسيما في تاريخ الرومان، وتاريخ العصور الوسطي، وقد تنوعت الخطوط العربية منها الفارسي والمغربي، وهناك خطوط أوربية وغير أوربية تكون عبارة عن شفرة غير مفهومة. علم الوثائق فهي الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية، مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد والتجارة. دراسة الأختام منها الأختام المعدنية وأختام الشمع والذهب، فلابد من معرفة أنواعها وأشكالها فتفيدنا للتأكد من صحة الوثيقة. علم الرنوك هي وضع علامات خاصة لمختلف الموظفين كالوزراء والقضاة والرهبان وبعض المدن للتمييز بينهم، وصارت توضح هوية الأشخاص. علم النميات أي علم النقود والمسكوكات[١٤]، فالعملة مرتبطة بتطور الدولة وتدل على نهضتها [١٥]. الجغرافيا مرتبطة مع التاريخ، فالأرض هي المسرح الذي حدثت عليه وقائع التاريخ ولها أثر كبير في توجيه مصائر النوع الإنساني، فالظواهر الجغرافية مؤثرة على الأحداث. الأدب له وثيق الصلة بالتاريخ، فهو تعبير عن أفكار الإنسان وعواطفه. فن الرسم والتصوير والنحت والعمارة فهي تعكس صور دقيقة عن حضارات البلاد، وتبين حياة أهلها وتقاليدهم وأمانيهم[١٦].

وبالإضافة إلى ذلك هناك علوم أخرى لا تقل أهمية عنها لابد من الاعتماد عليها، وهي علم الاقتصاد فهو المحرك الأول لمسيرة التاريخ عبر الأزمان. فالجانب الاقتصادي هو الذي يتناول قوى الإنتاج وعلاقاته ووسائله وأهدافه، كما يضع أمام المؤرخ صورة متكاملة للظواهر الاجتماعية في أحد جوانبها الرئيسية[١٧].علم الاجتماع يُعَدّ من العلوم الهامة، وقد استفاد المؤرخ من هذا العلم لدراسة ظواهر بعض الأحداث (ثورات، حروب) بالواقع التركيبي والتوزيع المهني في البلد. علم النفس وهو دراسة العوامل النفسية والنوازع البشرية، فهناك العديد من النظريات النفسية والاجتماعية التي تساعد في تحليل الحدث والشخصيات[١٨]. الفلسفة يجب على المؤرخ التضلع منها للاستبصار بنورها، والتذرع بوسائلها واستنتاجاتها في فهم الماضي وإيضاحه[١٩]. علم السياسة والدراسات الحقوقية فالأول مرتبط بالتاريخ من ناحية إمداده بالوقائع السياسية، أما الثاني فيهتم بدراسة القوانين القديمة والتشريعات والدساتير الحديثة[٢٠].

يجب التمييز بين العلوم المساعدة التي ظهرت على مختلف العصور التاريخية، لأنه لا توجد معارف مساعدة للتاريخ بوجه عام، أي تفيد كل الباحثين على السواء أيا كان الجزء من التاريخ الذي يتناولونه بالدرس. وللإجابة عن هذا السؤال: مم يجب أن يتألف الإعداد الفني للمؤرخ؟ فهو يتوقف على الجزء من التاريخ الذي يرجع إلى دراسته، فلا فائدة مثلا من معرفة علم الخطوط القديمة لمن يريد أن يقوم بأبحاث تتعلق بتاريخ الثورة الفرنسية، ولا من معرفة اللغة اليونانية لدراسة نقطة في تاريخ فرنسا في العصر الوسيط [٢١]. وعلى هذا الأساس فإن كل علم يستخدم في مكانه المناسب.

وعند انتهاء المؤرخ من دراسة هذه العلوم عليه أن يتأكد أولا من أصالة الأصول، ويتثبت من خلوها من كل دس أو تزوير. أصلية إذا أم مزورة؟، فلنبدأ بالظاهر الملموس ولندقق بالورق أولا ثم ننتقل بعد ذلك إلى الحبر والقلم فالخاتم فعادات المراسلة في ذلك العهد فاللغة فالأسلوب. والدليل الباطني على صحة الوثيقة متنوع أيضا[٢٢].

تنطلق عملية النقد الخارجي من محاولة الإجابة على هذا السؤال: هل الوثيقة صحيحة؟، لأن في الإجابة على هذا السؤال يتم تحقيق الوثيقة، ومعرفة مواطن التحريف أو التزييف. وأيضا يتم التعرف على الوثيقة (المصدر) ما إذا كانت أصلية أو نسخة فرعية. وفي حالة ما إذا كانت نسخة فرعية تكون مهمة النقد أكثر صعوبة نظرًا لما تحتويه من أخطاء متنوعة. ولإجراء النقد الخارجي على الباحث المحقق أن يكون ملما بمجموعة من الضوابط والقواعد، كان يكون ملما بكل دقائق الفترة التاريخية التي عاشت فيها الوثيقة وتطور فنونها أي معرفة تطور الخط والتأليف[٢٣]. ومن الخطوات التي يمر بها المؤرخ[٢٤] أثناء عملية النقد التاريخي، هي:

أولاً: التعرف على المؤرخ المجهول وتعيين الزمان والمكان. إذا أثبتنا صحة الأصل وخلوه من كل دس أو تزوير، فهل ننقاد إلى نصه وننزل على حكمه؟ أم

نمتنع عن ذلك، إلى أن نثبت هوية المؤرخ ونتعرف إلى شخصيته، وندرس المكان الذي عاش فيه، والزمان الذي دون فيه أخباره؟ أوليس من فرق، في قبول الشهادة وردها، بين رواية رئيس حكومة، عن أعماله في أثناء قيامه بأعباء الوظيفة، ورواية لحام عن الأعمال نفسها؟ أوبين رواية دونت في أثناء وقوع الحوادث المروية، وغيرها دونت بعد وقوع الحوادث بربع قرن من الزمن؟ بلى فمن الضروري أن نتعرف إلى شخصية المؤلف[٢٥]، ولا بد أن نتساءل عن المؤلف، لأن قيمة الأصل تتبع مكانة واضعه. مَنْ هو؟ هل هو ذلك الذي تدعي الوثيقة أنها من تأليفه، أم شخص آخر؟ وبعبارة أخرى، هل الوثيقة صحيحة أم مزورة، وما هو مبلغ الدس، والتحريف فيها، وهل هي من وضع مؤلف واحد أو أكثر، وما هي الأقسام الخاصة بكل منهم؟ ففي العصر الحديث لا يثير هذا السؤال أي إشكال، لأن أسماء المؤلفين ظاهرة على كتبهم، ولكن وصلنا من العصور القديمة والوسطى عددا من الأصول والمخطوطات المجهولة المؤرخة أو المنتحلة، أو التي حاول بعضهم التلاعب بنصوصها تبديلاً وإضافة وحذفًا وتصحيحًا أو شرحًا وتعليقًا، وذلك لأغراض متباينة. فوجب على الباحثين التحقيق على هؤلاء المؤرخين والتثبت من شخصياتهم، ومن نزعاتهم ودرجة علمهم وذكائهم، ومدى اتصالهم بالحوادث التي يروون أخبارها وزمن كتابتها [٢٦].

ولا بد من الوقوف على الزمن الذي كتبت فيه هذه الأخبار والمكان الذي سطرت فيه. وفي هذه الحالة بإمكان المؤرخ المدقق إذا أن يستعين بمضمون أصل من الأصول للتعرف إلى شخصية مؤلفه، وإلى المكان الذي ألف فيه وزمن التأليف. وبإمكانه أيضًا أن يتذرع بأخبار غيره من المعاصرين للتأكد مما تقدم أو لزيادة التعيين والتحديد. وقد تخفق آمال المؤرخ في تعيين شخص المؤلف المجهول، وتحديد الزمن الذي كتب فيه والمكان الذي عاش فيه، وهنا يجب عليه أن يعين التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله، والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث نفسها قد وقعت بعده[٢٧].

ثانيًا: تحري النص والمجيء باللفظ، وقد حدد " ابن خلدون " قواعد البحث في التاريخ، فيقول: أما بعد: «فإن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال، وتشد إليه الركائب والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال (الرؤساء)، ويتساوى في فهمه العلماء والجهال. إذ هو في ظاهره لا يزيد عن إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأولى، تنمو فيه الأقوال، وتضرب فيها الأمثال، وتطرق بها الأحوال، واتسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمروا الأرض حتى نادى بهم الارتحال وحان منهم الزوال، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل، للكائنات ومباديها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع أسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها»[٢٨]. لأن التاريخ علم في تحريه الحقيقة وكعلم يطلب الحقيقة كما هي، والأصول هي صلة المؤرخ الوحيدة بحوادث الماضي والأصول التاريخية، من حيث تحري النص والمجيء باللفظ، وتكون على وجوه ثلاثة:

١-إما أن يكون الأصل بذاته أمامنا بخط واضعه أو بتصديقه (وعليه أن يبقيه كما هو بحروفه وغلطاته، لأن ما يصحح اليوم ويحسب تقويمًا قد يمكن أن يكون اعوجاجًا وتضليلاً. وإذا بقيت الأصول التاريخية على حالها الأول، سهل على الباحث إدراك ما وصل إليه رواته من العلم والرقي).

٢- إما أن يكون الأصل مفقودا ولم يبقى منه سوى نسخة واحدة (وهنا على المؤرخ المدقق، الذي يود تحري النص الأصلي والمجيء بلفظ المؤلف، أن يبدأ بدرس هذه النسخة درسا وافيا من جميع نواحيها ثم ينتقل إلى ترجمة مؤلفها، فالمصادر التي أخذ عنها وتآليفه الأخرى. وعليه أن يتعرف إلى أشهر كتاب العصر الذي عاش فيه المؤلف ولا سيما زملائه في الموضوع).

٣- إما أن يكون الأصل قد فقد أيضا، وبقيت عنه نسخ متعددة (وفي مثل هذه الحال، يجتهد المؤرخ المدقق في نبذ بعض هذه النسخ، إذا ظهر له أن ذلك البعض يعتمد على سابقه، ثم يقيم النسخ الباقية إلى فصائل متخذًا الأغلاط المشتركة بينها قاعدة لهذا التقسيم. لأنه ليس من المرجح أن يجمع النساخ على غلطة ما. إلا ويكون أحدهم قد أخذ عن سابقه. ثم يحاول المؤرخ استعادة اللفظ الأصلي بالمقابلة بين النسخ الباقية، وما يكون قد نبع من روح المؤلف وذوق معاصريه).

يجدر بالمؤرخ المدقق بعد أن يكون قد جمع الأصول وتمكن من العلوم المساعدة إلى فهمها ونقدها، أن ينسق ما جمعه ويتبع خطة رشيدة في

استخلاص المعلومات منها. كما يترتب على المؤرخ أن يبتعد كل البعد عن الدفاتر والأوراق المجلدة، لأنه إذا دون ما يستخلصه من الأصول في دفتر أو تعديله قبل الانتهاء من مهمة التأريخ فهي تعيقه عن التوسع. أما إذا ابتعد عن كل ما يمت إلى المجلدين بصلة، واتخذ للتدوين أوراقًا منثورة، انطلقت يده في العمل، وأصبح حرا، يزيد متى يشاء، ويقدم ويؤخر ما يشاء. ويجب على المؤرخ أن يجعل من هذه الأوراق فهرسا عاما للأصول نرتبها ترتيبا أبجديًا، كما يجب ترتيب النصوص على أساس تواريخها ضروري في غالب الأحيان. ومن المستحسن أن يتفنن المؤرخ في الأسس التي يتخذها للتصنيف والتنسيق، سواء أكانت زمنية أم جغرافية أم غير ذلك.

٢/٢-النقد الداخلي

بانتهاء المؤرخ من نقد الأصول، ينتهي النقد الخارجي وينتقل المؤرخ من ظاهر النص ومجرد اللفظ إلى باطن الكلام، وفهم المعنى فيشرع في النقد الداخلي. والنقد الداخلي في مصطلح التاريخ على نوعين نقد داخلي إيجابي ونقد داخلي سلبي. فالإيجابي يفسر النص ويظهر معناه. والسلبي يكشف الستار عن مآرب المؤلف، ودرجة تدقيقه في الرواية[٢٩].

(٢/٢) ١-النقد الإيجابي:

يري أصحاب النقد التاريخي، أن تفسير النص [٣٠] يكون على وجهين، أولهما: تحديد المعنى الحرفي للنص، ولا يتم هذا إلا بشرح كل كلمة، أو لفظة غريبة، وردت في النص على حدة شرحًا لغويًا. وثانيهما: تحديد المعنى الحقيقي، أو الإجمال للنص، ولا يتم هذا أيضًا إلا بتحليل مضمون النص، لمعرفة الأفكار الأساسية، التي اشتمل عليها النص[٣١]. كما يجب على المؤرخ المدقق أيضًا، أن يلم أولا بلغة الأصل الذي يدرس. وعليه أن يجيد فهم هذه اللغة، كما عرفت واستعملت في العصر الذي عاش فيه راوي الرواية. فمعاني المفردات تتطور وتتغير أحيانًا مع الظروف وتغير الأحوال، وإذا شعر المؤرخ بشيء من الشك، ولم يجد التفسير في النص نفسه، ولا في مؤلفات المؤلف الأخرى، رجع في ذلك إلى أقوال الزملاء المعاصرين.

(٢/٢) ٢-النقد السلبي:

كان النقد الداخلي السلبي ضرورة عملية لتحقيق صحة الوقائع، واستبعاد الزائف منها، وهذا النوع من النقد يساعدنا على إدراك غرض المؤلف، ويظهر مقدار ما عنده من العدالة والضبط أو ما ينقصه منهما، كما ينحصر شك المؤرخ في سلسلتين أساسيتين من الأسئلة، فالسلسلة الأولى تتعلق برأي الراوي في حقيقة ما يروي لأنه يموه الباطل ويزين الخطأ. فيترتب على المؤرخ أن يتساءل عن أمور عدة منها ما يأتي:

- هل لراوي الرواية مصلحة فيما يروي؟
- هل خضع الراوي لظروف قاهرة أكرهته على النطق بالباطل؟
- هل عاش الراوي مع فئة معينة من الناس حتى اضطر، عن قصد أوعن غير قصد، أن ينتمي إليها ويناصرها؟
- وهل اندفع بشيء من الغرور ليحيد عن الحق؟
- هل حاول الراوي أن يتودد إلى جمهور الناس؟
- إشارة إلى عين الأسلوب الأدبي في الرواية؟

وهناك سلسلة ثانية، وأهمها:

- هل كان الراوي يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح؟
- هل تمتع الراوي بجميع شروط المشاهدة العلمية؟
- هناك حقائق كان بإمكان الراوي أن يشاهدها ويفهمها لو كلف نفسه مؤونة البحث عنها؟
- هل روى الراوي ما لا تكتمل معرفته بمجرد المشاهدة الشخصية؟

إن ما تذرعنا به من وسائل النقد والغربلة لم يثبت لنا الحقائق التاريخية، ولكنها مكنتنا من المفاضلة بين الرواة، وتعيين درجاتهم على الشكل التالي: أولاً تقبل روايته، وآخر ضعيف الرواية مجهول المكانة، وثالث هو أولاهم في انتباهنا لسماع روايته، ولكنه على هذا يظل موضوعا للنظر والاختيار، لذلك لابد من متابعة البحث للوصول إلى سلامة الاستنتاج[٣٢]. وعليه أولاً أن يبتعد كل الابتعاد عن الروايات التي انفرد بها راو واحد. وقد تتعدد الروايات التاريخية في أمر واحد فتتوافق أو تتناقض، وحيث تتناقض يحسن بالمؤرخ أن يؤكد بادئ بدء وقوع التناقض [٣٣].

أما إذا ثبت التناقض فعلى المؤرخ ما يأتي:

- أن يترفع عن اتخاذ موقف وسط بين الطرفين.
- أن يعيد النظر في الطرفين لعله يكشف الستار عن عيب في إحدى الروايتين لم ينتبه إليه أولاً.

- أن يمتنع عن الحكم بين الطرفين إذا عم الشك وظهرت قلة الثقة.

وحين تتوافق الروايات التاريخية يجدر على المؤرخ أن يلتفت إلى أمور هي:

- عليه ألا يتسرع في الحكم فيظن أن جميع ما لديه من الروايات هومن النوع الذي يعول عليه.
- عليه أن يذكر أيضًا أن شدة الانطباق بين الروايات المختلفة هومن النوع الذي يعول عليه.
- هنالك تآلف بين الحقائق التاريخية لابد من الالتفات إليها.

بعد التأكد من صحة الروايات يشرع المؤرخ في التأليف وربط الروايات المختلفة. فينتقي البعض منها، ويصرف النظر عن البعض الآخر، ثم ينسق ما انتقى منها فينظمه ويجعله وحدة متجانسة متآلفة. ومما يجب ألا يغفل عنه المؤرخ، ما يلي:

- أنه لا يستغني في تنظيم الحقائق المفردة بموجب مضمونها عن إتباع التسلسل الزمني، وذلك لإظهار تطور الحقائق التي ندرس.
- إن إتباع الأسلوب القصصي في التاريخ يتطلب شيئًا أكثر من ترتيب الحقائق المفردة بموجب زمن وقوعها.
- إن للظروف أحكاما والمؤرخ مربوط بقرائه.
- على أنه لا بد من التصريح بأفضلية الأسلوب القصصي في غالب الأحيان.

يجدر أن ننتبه إلى أمور عديدة أثناء العرض منها ما يأتي:

- أن تكون رسالتنا وحدة تامة المعنى مرتبطة الأجزاء.
- أن نفرق ما أمكننا بين المتن والهامش.
- أن تتجلى أقوالنا بالأمانة بحيث تظهر بمظهر التعليل والإيضاح.
- أن نؤيد كل حقيقة من الحقائق المفردة التي نأتي على ذكرها في المتن بإشارة في الهامش إلى المرجع الذي أخذت عنه[٣٣]. (ينبغي أن تكون الهوامش جزءا هاما في أسفل الصفحات، لكي تضبط الوقائع الواردة في متن التاريخ، ومن المؤلفين من يضع للهوامش أرقاما يوردها في نهاية البحث)[٣٤].

- أن نعرض الحقائق في المتن بترتيبها التاريخي كي نتأكد من صحة الاستنتاج ولا سيما في أمر الأسباب والمسببات [٣٥].

يتبين لنا مما ورد، أنه لا بد للمؤرخ تطبيق العديد من المراحل لإتمام عملية النقد التاريخي بصورة سليمة، يمكن أن توضح لنا الحقائق التاريخية، ولكل مرحلة دور هام لا يقل عن الأخرى، ولكن الشرط الأساسي لنجاحها هو التقيد بالقواعد المذكورة.

خاتمة

إن الخطوات النقدية سواء أكانت نقدًا خارجيًا أو داخليًا، القصد منها التحليل، وهو المرحلة الأولى من النقد التاريخي، أي استخراج حقيقة الماضي بجزئياتها وكلياتها، وهي مراحل علمية في جوهرها، أما المرحلة الثانية، فهي التركيب، أي تركيب ما حلل وشرط قيام التركيب وحدوثه، المرور بخطوات تبتدئ بتجميع الوقائع ثم البرهان، وتشييد الصيغ، وأخيرًا العرض. ومن هنا لا بد على المؤرخ أولا وقبل كل شيء من القيام ببحث أثناء النقد لإثبات الحقيقة التاريخية، ويمكن القول أن النقد هو عملية تقصي عن الحقائق العلمية، وذلك بطرح السؤال وإعادة طرحه حتى يتمكن المرء من معرفة الحقائق، فليس هناك علم أو تقدم علمي إلا عن طريق البحث، كما أن استعمال المنهج النقدي زاد تطورًا في العصر الحديث والمعاصر عن سابقيه، لاسيما بعد تزايد الاعتماد على العلوم المساعدة في هذا المجال، ولهذا نلاحظ أن هذا المنهج ضروري في الدراسات التاريخية، ولابد من الاهتمام به وتطبيقه في ميدان البحث التاريخي.

الهَوامِشُ:

(١) فاطمة قدورة الشامي، **علم التاريخ. تطور مناهج الفكر وكتابة البحث العلمي من أقدم العصور إلى القرن العشرين**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٣٤.

(٢) محمد فتحي الشنيطي، **أسس المنطق والمنهج العلمي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص٢٤ – ٢٦.

(٣) محمد أحمد ترحيني، **المؤرخون والتأريخ عند العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ص٨١، ٨٦.

(٤) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج ١، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، ص ٣.

(٥) **ابن خلدون**: ولد عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون بتونس سنة ٧٣٢ ه/ ١٣٣٢م، وتوفي في القاهرة ٨٠٨ ه/ ١٤٠٦م، ولما استولى "الحسن المريني" على تونس درس "عبد الرحمان" على يد العلماء، وشغل مناصب رفيعة في البلاط المريني في فأس، انغمر في الحياة السياسية وقد تفردت المقدمة التي خصصها " ابن خلدون " لذكر طبائع العمران باحتلال مكانة فريدة في الدراسات التاريخية والاجتماعية، فأصبح بها علما يتنازعه علمان: التاريخ والاجتماع. يُنظر: عبد الرحمان الشيخ، **علم التاريخ عند المسلمين**، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥١ – ٥٢.

(٦) عثمان موافي، **منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٩.

(٧) وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ (اتجاهات – مدارس – مناهج)**، ط ٢، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٥٨.

(٨) نور الدين حاطوم. أحمد طربين. نبيه عاقل. صلاح مدني، **المدخل إلى التاريخ – في التاريخ والمؤرخين منذ القديم حتى اليوم**، مطبعة الإنشاء، دمشق، ١٩٦٤، ص ٤٧٨.

(٩) عبد الله طه عبد الله السلماني، **منهج البحث التاريخي**، ط١، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٣ – ١٤.

(١٠) حميدة عميراوي، **في منهجية البحث العلمي**، ط١، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٨٥، ص٢١.

(١١) أسد رستم، **مصطلح التاريخ (وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفيما يقابل ذلك في علم الحديث)**، ط ٣، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٥، ص ١.

(١٢) لانجلوا وسينوبوس وبول ماس وإيمانويل كنت، **النقد التاريخي**، ترجمها عن الفرنسية والألمانية: عبد الرحمان بدوي، ط٤، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١، ص٢٧- ٣٤.

(١٣) محمد أحمد ترحيني، المرجع السابق، ص ١٦٥- ١٦٨.

(١٤) **المسكوكات**: تشمل العملة الرسمية في الدولة الإسلامية، فهي تساعدنا على ضبط التواريخ والأسماء وتلقي ضوء على التطور السياسي والديني والاقتصادي. يُنظر: ماجد عبد المنعم، مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، ط ٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٧ – ٣٠.

(١٥) عثمان حسن، **منهج البحث التاريخي**، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٥ – ٤٥.

(١٦) نفس المرجع، ص٤٥ – ٥٢.

(١٧) عادل حسن غنيم وجمال محمود حجر، **في منهج البحث التاريخي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١٩٤.

(١٨) فاطمة قدورة الشامي، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(١٩) أسد رستم، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٢٠) لانجلوا وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٥-٣٧.

(٢١) أسد رستم، المرجع السابق، ص ١٣ – ١٧.

(٢٢) حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص٢٠-٢١.

(٢٣) **المؤرخ**: يتميز المؤرخ باستقلال شخصيته، وعدم تسليمه الكامل بكل ما يقرأ ويطلع عليه من وثائق وأوراق، بل يخضع كل ذلك لميزان نقدي حساس. والمؤرخ يمتلك القدرة على التعبير الجيد والقدرة على استنتاج معلومات صحيحة من معلومات غير صحيحة أو مشوشة، وذلك من خلال تتبع مسارات عدم الاتساق والتعويض عن نقص المعلومات غير المكتملة. ويجب أن تكون للمؤرخ ملكة نقدية فلا يقبل كل كلام أو يصدق كل وثيقة أو مصدر بغير الدرس والفحص والاستقراء، فيأخذ الصدق أو أقرب ما يكون إليه ويطرح جانبا ما ليس كذلك. يُنظر: أنور محمود زناتي، **علم التاريخ واتجاهات تفسيره (اقتراب جديد)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤١ – ٤٤.

(٢٤) أسد رستم، المرجع السابق، ص ٢٤ – ٢٥.

(٢٥) نور الدين حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٨٣.

(٢٦) أسد رستم، المرجع السابق، ص٢٥ – ٣٢.

(٢٧) عبد الرحمان ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَنْ عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مقدمة، ج١، تحقيق: علي عبد الواحد الوافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٢٨٢.

(٢٨) أسد رستم، المرجع السابق، ص ٣٤ – ٤٦.

(٢٩) فاطمة قدورة الشامي، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٣٠) عثمان موافي، المرجع السابق، ص ١٤٤-١٤٥.

(٣١) أسد رستم، المرجع السابق، ص ٤٩ – ٨٢.

(٣٢) فاطمة قدورة الشامي، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٣٣) أسد رستم، المرجع السابق، ص ٨٢ – ١٣٤.

(٣٤) نور الدين حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٩٦.

(٣٥) أسد رستم، المرجع السابق، ص ١٣٤.